

**الفكر السياسي للسياسة الزراعية في  
العراق للمدة  
من قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ حتى انقلاب  
١٧ تموز ١٩٦٨**

**أ.م.د. كريم مراد عاتي**

**كلية التربية - ابن رشد للعلوم الإنسانية - قسم التاريخ**

**The political thought of agricultural policy in Iraq  
for the period  
from 14 July 1958 until 17 July 1968 coup  
Assist. Prof. Dr. Karim Murad Atti - College of  
Education  
Ibn Rushd for Human Sciences**

يكتسب موضوع دراسة الفكر السياسي للأنظمة السياسية في العراق واثره في وضع السياسات العامة للدولة أهمية كبيرة في دراسة تاريخها السياسي، نظراً لما يتضمنه من أفكار ورؤى نظرية وعملية لغرض تحقيق السياسات الفكرية والاقتصادية للنظام السياسي نفسه، بمعنى ان الأهمية تكمن هنا في ضوء معرفة وإدراك ذلك الفكر في ضوء منظومة القيمية والأساليب التي اتبعت وطبيعة الاهداف لتنفيذ تلك السياسات، وسياسة معينة، تبعاً لتطور الاحداث وتفاعلاتها . والتي قد يشوبها الكثير من الأخطاء أو الممارسات غير الصحيحة على المستوى النظري والعملية. نظراً لأهمية النشاط الزراعي في الاقتصاد العراقي الذي يعد واحداً من أكثر الأنشطة الذي خضع لتلك السياسات، الا ان الذي سأحاول الوصول اليه دراسة الفكر السياسي لتلك الانظمة ومدى تأثيرها على السياسة الزراعية في العراق. ولتوضيح أهداف الموضوع ومقاصده العلمية والفكرية تم تقسيمه الى فرعين الأول بعنوان (الفكر السياسي للسياسة الزراعية في العهد الجمهوري الأول ١٩٥٨ حتى انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣). أما الفرع الثاني، فقد جاء بعنوان (الفكر السياسي للسياسة الزراعية للمدة من انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ حتى انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨)، وقد توضح بأن تلك الانظمة لم تكن قادرة على وضع الحلول والبرامج التنظيمية الصحيحة لبناء سياسة زراعية صحيحة لاحداث الاصلاح الزراعي المطلوب، سيما انها قبلت بانصاف الحلول طبقاً لرؤيتها الفكرية او توافقاً مع رؤية السياسيين الذين عملوا معها، مما ادى في النهاية الى ابتعاد عمليات الاصلاح الزراعي في العراق عن مضمونها الوطني والاصلاحي.

## Abstract

The subject of studying the political thought of the political regimes in Iraq and its impact on the development of the state's general policies is of great importance in the study of its political history, in view of what it contains of theoretical and practical ideas and visions for the purpose of achieving the intellectual and economic policies of the political system itself, meaning that the importance lies here in the light of the knowledge and awareness of that thought in the light of the value system and the methods that were followed and the nature of the goals to implement those policies, and a specific policy, according to the development of events and their interactions - which it may be marred by many errors or incorrect practices on a theoretical and practical level, due to the importance of agricultural activity in the Iraqi economy, which is one of the activities most subjected to these policies, where I will try to reach is to study the political thought of those systems and their impact on agricultural policy in Iraq.

In order to clarify the objectives of the topic and its scientific and intellectual purposes, it was divided into two divisions, the first entitled (Political thought of agricultural policy in the first republican era 1958 until the coup of February 8, 1963). As for the second section, it came under the title (The Political Thought of Agricultural Policy for the Period from 8, February 1963 coup to the 17, July, 1968 coup). it has been clarified that those regimes were not able to put in place the correct organizational solutions and programs to build a correct agricultural policy to bring about the required agrarian reform, especially since they accepted equitable solutions according to their intellectual vision or in agreement with the vision of the politicians who worked with them, which ultimately led to move agrarian reform processes in Iraq for its national and reformist content.

## المقدمة:

يكتسب موضوع دراسة الفكر السياسي للأنظمة السياسية في العراق واثره في وضع السياسات العامة للدولة أهمية كبيرة في دراسة تاريخها السياسي، نظراً لما يتضمنه من أفكار ورؤى نظرية وعملية لغرض تحقيق السياسات الفكرية والاقتصادية للنظام السياسي نفسه، بمعنى ان الأهمية تكمن هنا في ضوء معرفة وإدراك ذلك الفكر في ضوء منظومة القيمية والأساليب التي اتبعت وطبيعة الاهداف لتنفيذ تلك السياسات، وسياسة معينة، او التي قد يعبر عنها بالنظرية السياسية للدولة المرادفة لمفهوم الايديولوجية التي اعتمدت عليها في ذلك، سيما ان طبيعة ذلك الفكر لا بد ان يرتبط بحياة سياسية معينة، أو نوع من الأشخاص في ضوء ما تم الإسهام به او طرحه من افكار في وقتها تبعاً لتطور الاحداث وتفاعلاتها، والتي قد يشوبها الكثير من الأخطاء أو الممارسات غير الصحيحة على المستوى النظري والعملية. أو على العكس من ذلك، الا

ان ذلك لا يعني انها كانت الأفضل، فقد تكون مجموعة من الأفكار غير المنظمة، ان لم نقل الأقرب الى التجاوب التي يعوزها الدقة والتنظيم لإجراء عمليات الاصلاح في مؤسسات الدولة وأنشطتها المختلفة. ونظراً لأهمية النشاط الزراعي في الاقتصاد العراقي الذي يعد واحداً من أكثر الأنشطة الذي خضع لتلك السياسات، الا ان الذي سأحاول الوصول اليه عن طريق دراسة الفكر السياسي لتلك الانظمة ومدى تأثيرها على السياسة الزراعية في العراق لمعرفة دوره في وضع القواعد والقوانين والخطط والبرامج، كونها جزء من السياسة العامة للدولة، سيما ان اكثر التجارب في هذا الجانب اكدت من الصعوبة وضع السياسات التي يتم عن طريقها تحقيق مصالح جميع الفئات الاجتماعية لارتباط ذلك بطبيعة الاهداف التي يقررها النظام السياسي والقوى السياسية الاجتماعية التي عملت معه، التي تعد أحد العناصر الفرعية للنظام التي تؤثر في عمليات صنع القرارات والاهداف التي قررها النظام السياسي في كشف الاختلافات الفكرية والسياسية التي تظهر في الدولة والمجتمع لتحقيق تلك الاهداف على اعتبار ان الدولة هي التعبير الرسمي عن المجتمع بأكمله، وهو ما يعني مفهوم الدولة المرادف للنظام السياسي، فاذا ما قلنا ان الدولة العراقية فإننا نريد في اطار هذا المعنى النظام السياسي في العراق. وقد ظهرت في تلك الاتجاهات الكثير من الدراسات البحثية والاكاديمية، الا ان الطابع العام لها لم يقترب من دراسة الفكر السياسي للنظام السياسي ودوره في صنع السياسات العامة للدولة بنحو دقيق، اذ اتسمت اغلبها بدراسة الاحداث في نطاق ما معمول به بنحو عام، من دون التعمق او كشف الحقائق بالكامل، والراجح ان خشية من الانظمة السياسية، او رغبة تلك الانظمة في ذلك هو الذي فسّر ذلك وأبقى تلك البحوث والدراسات في طابعها البحثي والاكاديمي الاعتيادي، الذي ابتعد عن المنهجية التاريخية الحقيقية، مما يفرض اعادة النظر في ذلك كمحاولة لطرق رؤية فكرية جديدة قد تكون ادق لما سبقها، أو على الأقل اضافة بعض من الملاحظات التي تغني تلك الدراسات أو ما يعني النقد المبرمج لها، فالتاريخ في الوقت الذي يتضمن قيم ومعطيات المرحلة التاريخية ونتائجها، فان المنهج التاريخي ودراسته يفترض مراجعة وتدقيق احداثه باستمرار لغرض وضع الأحداث وتطوراتها في موضعها الصحيح تبعاً للحقيقة التاريخية ودلالاتها العلمية. ولتوضيح أهداف الموضوع ومقاصده العلمية والفكرية تم تقسيمه الى فرعين الأول بعنوان (الفكر السياسي للسياسة الزراعية في العهد الجمهوري الأول ١٩٥٨ حتى انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣)، تم فيه توضيح أثر الفكر السياسي للنظام السياسي والقوى السياسية المؤتلفة معه في وضع تلك السياسة ومدى تأثيرها على عدم وضع القواعد الأساسية والبناء الفكري الصحيح في وضع تلك السياسة، وتوضيح ذلك في وضع مواد قانون الاصلاح الزراعي رقم (٣٠) لسنة ١٩٥٨ الذي صدر بعد قيام الثورة بمدة قصيرة، إذ افصحت الكثير من موادها عن مدى قربها لصناع القرار السياسي، بل وصل الأمر الى تحكّم تلك المصادر ببند القانون وجعله الأقرب الى مصالحهم ومصالح الفئات الاجتماعية التي انضوت تحت مظلتهم، مما افرغ القانون والسياسة الزراعية من محتواها الوطني، والقدرة على احداث التغييرات المطلوبة في القطاع الزراعي وانشطته المختلفة. أما الفرع الثاني، فقد جاء بعنوان (الفكر السياسي للسياسة الزراعية للمدة من انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ حتى انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨)، تم فيه توضيح المنظومة الفكرية للنظام السياسي في وضع السياسات الزراعية للبلاد، التي كان طابعها الأساس الابتعاد عن تجاوز الأخطاء والثغرات التي رافقت تطبيق قانون الاصلاح الزراعي السابق، ومحاولة القضاء عليه وكان جل اهتمامها السيطرة على مقاليد السلطة والتحكّم السياسي بالبلاد، على وفق نظرة أحادية الجانب قادة نظام البعث لقيادات كانت ابعد من القدرة على ادارة البلاد لضعف قدرتها الفكرية والاقتصادية، مما مهّد لحدوث انقلاب عسكري ثان من داخل السلطة نفسها، وبقيادة رئيس الجمهورية الذي نصبه النظام نفسه، الذي سرعان ما استمر في تلك السياسات، بل وعمل على وضع سياسة زراعية تتناسب مع طبيعة النظام وسياساته الاقتصادية من حيث الاجراءات والتخطيط التي تم وضعها التي كانت بعيدة عن اصلاح السياسة الزراعية في البلاد. وقد تم اتباع المنهج الوصفي التاريخي العلمي في وصف تلك الاحداث وتحليلها على وفق برؤية علمية وصورة للحقيقة التاريخية في وصف الاحداث التاريخية وتطورها تبعاً لمقتضيات البحث العلمي وأهدافه.

## أولاً: الفكر السياسي للسياسة الزراعية في العراق في العهد الجمهوري الأول ١٩٥٨ حتى انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣

عد النظام الملكي الذي حكم العراق للمدة (١٩٢١ - ١٩٥٨)، البداية الاولى في وضع السياسات العامة<sup>(١)</sup> في العراق كدولة في طور النشوء والتكوين، والتي عبرت عن طبيعة الفكر السياسي والاسس التي حكم وضعتها لقيادة الدولة وانشطته المختلفة<sup>(٢)</sup>. وتوضح الأمر في السياسة الزراعية المختلفة بالكامل، ولعل من أبرز القوانين التي تم اصدارها في العهد الملكي قانوني تسوية الأراضي رقم (٥٠) وقانون اللزعة رقم (٥١) لسنة ١٩٣٢. اللذان تم بموجبها منح الاراضي الزراعية الى كبار الشيوخ والاقطاعيين واغنياء الفلاحين واصحاب النفوذ في الطبقة الحاكمة، واعتراف كلا القانونين بملكية الاراضي العائدة لهم للسيطرة عليها<sup>(٣)</sup>. فضلاً عن ذلك ما قامت به الدولة من خطط وبرامج وسياسات اقتصادية التي ارتبطت بأهداف النظام ومن معه من رجال السلطة وشيوخ العشائر والاقطاعيين وإحكام تلك السياسة منح النظام السياسي

الفرصة لأغلبهم الدخول في العملية السياسية وأصبح قسم كبير منهم اعضاء في مجلس النواب العراقي<sup>(٤)</sup>. كان من نتائج ذلك السيطرة على الأراضي الزراعية والتحكم في علاقاتها الاجتماعية والاقتصادية من دون الاكتراث لمصالح الفلاحين العاملين معهم<sup>(٥)</sup>. حتى اصبح كل شيء ممكن حدوثه في ظل تلك السياسات، والتي اصبحت من المعايير الأساسية التي يمكن الاعتماد عليها في تفسير أثر الفكر السياسي للنظام السياسي في وضع السياسات العامة والسياسات الفرعية لها لتحقيق أهدافه السياسية والاقتصادية<sup>(٦)</sup>. وهو الذي لا يتوافق مع السياسات العامة الصحيحة، إذ ان السياسات العامة التي تقوم بها الدولة في قياداتها للسلطة وتنفيذ عمليات الاصلاح والبناء يفترض وجود نظرية أو اسس معينة يتم الاعتماد عليها، وبعبارة اخرى يصبح الفشل والاختراق مصير تلك السياسات كما يصبح النظام السياسي غير قادر على قيادة نفسه والاضاع العامة في البلاد بالكامل، وادل من ذلك انه لا وجود لأي نظرية وسياسة معينة من دون اعتمادها على فكرة أو فلسفة معينة لأن ذلك يعد الأسس التي سيتم الاعتماد عليها في البناء النظري والعملي لأي نظرية وسياسة معينة لتحقيق اهدافها<sup>(٧)</sup>. أصبح واضحاً ان قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ كان يجب ان يحدث، وذلك استجابة لتحدي كان يجب ان يحصل ان يحصل في ضوء ضعف الفكر السياسي والسياسات العامة لذلك النظام والسياسة الزراعية واحدة منها الأمر الذي توج بصور قانون الاصلاح الزراعي رقم (٣٠) في الثلاثين من أيلول ١٩٨٨، أي بعد مرور حوالي شهر ونصف من قيام الثورة، الذي جاء في الأسباب الموجبة له وضعف التخطيط العام للنشاط الزراعي وتخلف طرق الانتاج ووسائله وسيادة العلاقات الاستغلالية التي اوجدها البناء الفكري للنظام السياسي والاقتصادي وأصحاب الاراضي المتنفذين من السلطة السياسية، مما أدى الى ضياع حقوق الفلاحين<sup>(٨)</sup>، والذي فسر لنا طبيعة الفكر السياسي للنظام الملكي وأسسه التنظيمية التي كانت اقرب الى الحكم الاوليفارشي، الذي يمثل مجموعة صغيرة تضم فئات اجتماعية وفئات سياسية معينة تقوم باحتكار السلطة ويكون هدفها الأساسي الاستغلال وتحقيق مصالحها الخاصة<sup>(٩)</sup>، في الوقت الذي كان على النظام السياسي ادراك شرعيته الحقيقية يجب ان تعتمد على وضع السياسات الصحيحة ذات العلاقة بحكم الشعب وتجنب سخطه وما ينتج عن ذلك من توترات ومواقف من تلك السياسات وأخطاءها<sup>(١٠)</sup> ومن الواضح ان قيام ثورة ما يعني انتقال السلطة السياسية والاجتماعية الى قوى سياسية واجتماعية جديدة ذات أهداف تتناسب مع تلك القوى التي انتقلت اليها السلطة الأمر الذي تحقق في العراق بعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨<sup>(١١)</sup>، إذ أوضحت التركيبة السياسية والاجتماعية للنظام السياسي في ضوء التشكيلة الوزارية له ان شخصيات سياسية واجتماعية جديدة وعديدة اختلفت عما سبقها في النظام الملكي سواء من التي مهدت أو اشتركت في الثورة، مما دعا البعض الى وصفها بأنها كانت ائتلافية في الوقت الذي بدا وكأنها لم تتفق فيما بينها على صفة العمل الحكومي أو المنهاج الذي سيتم العمل بموجبه، مما مهد الى البداية الاولى للاختلافات الفكرية والسياسية في ادارة الدولة ووضع سياساتها العامة نظراً للتباين في الرؤى الفكرية والمواقف ازاء الأحداث وصيغ العمل والبرامج المطلوبة، وفي الوقت نفسه تهيئة الفرص لبروز قوى وحزب سياسية تعمل للسيطرة على النظام السياسي على حساب القوى السياسية الأخرى وإضعافها، وبرز في ذلك الحزب الشيوعي العراقي<sup>(١٢)</sup>، وكان ذلك تمهيداً لإضعاف الحكم وعدم توازنه وعدم توافقه مع ما جاء في البيان الأول للثورة واسباب قيامها، كونها استندت الى الشعب وقواه السياسية الوطنية انها جاءت مستوعبة للظروف التاريخية التي عاشها الشعب العراقي قبل الثورة، وتأليف حكومة تتبثق منه وتعمل بوحى منه، فضلاً عن التمسك بالوحدة الوطنية الكاملة<sup>(١٣)</sup>، سيما ان قيام الثورة ارتبط بحالة من التملل الاجتماعي بسبب طبيعة السياسات التي انتهجها النظام السياسي السابق مما كان يفرض على القائمين بها حسم تلك المظاهر، ووضع البرامج والسياسات ذات العلاقة بالنظام السياسي نفسه، فضلاً عن الأنشطة الأخرى<sup>(١٤)</sup>، ومنها النشاط الزراعي ما تعرض له من اخفاقات على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، واهم مظاهر تلك السياسة الاصلاح الزراعي<sup>(١٥)</sup>. على الرغم من ذلك نجد ان قانون الاصلاح لم يكن بالمستوى الذي يؤهله لتحقيق أغراض ومتطلبات النشاط الزراعي في العراق، فالقانون وصف بـ(منهاج الحد الأدنى) بسبب اتفاق القوى السياسية بعضها مع البعض في النظام السياسي على ذلك، وباعتباره الحد الأدنى لما يمكن القبول به من قبل الفلاحين، والحد الأقصى لما يمكن ان تتنازل عنه البرجوازية وأصحاب الأراضي الذين اصبح لهم وجود عن طريق ممثلهم في النظام السياسي الجديد، والحجة في ذلك حتى لا يتم الإخلال بالوحدة الوطنية والاجتماعية والاقتصادية والتي بدأت تتوضح معالمها وتم مناقشتها في جلسات مجلس الوزراء<sup>(١٦)</sup>. وهذا يعني ان المواد التي نص عليها القانون جاءت انعكاساً للفكر السياسي، وحلاً وسطاً لمنهاج القوى السياسية من دون النظر الى وضع قانون الاصلاح الزراعي أكثر عمقاً، واقرب الى الجذرية والشمولية. ومما زاد الأوضاع سوءاً ان التوجه السياسي للنظام السياسي منح تلك القوى مكاسب جديدة أحيطت بالضمانات الكافية من حيث توزيع الاراضي الزراعية وتوسيعها، الذين لم يكتفوا بذلك، بل خلقوا الفوضى والتناحر القبلي في الريف، مما أشر بداية جديدة للصراع الاجتماعي بين الطبقات المستغنية من القانون والفلاحين. وفي الوقت نفسه إفراغ القانون من محتواه الوطني والاجتماعي سيما ان الدولة كانت بطيئة في تهيئة الشروط الأساسية



لمساعدة الفلاحين وتنظيم العملية الزراعية وتوزيع الأراضي على الفلاحين<sup>(١٧)</sup>. كان من نتائج ذلك سيطرة الطابع الوسطي غير الملتزم على أكثرية الوزراء، وهو أبعد ما يكون عن ادراك الحلول الجذرية للمشكلات التي أخذت تواجه الثورة، الذي كان في طابعه أقرب الى التردد وعدم القدرة على اتخاذ القرارات والسياسات المناسبة. فعلى سبيل المثال لا الحصر ان الوزراء العقائديين الذين ارتبطوا بالأحزاب السياسية لم يستطيعوا وضع منهاج وزاري يلتزم به الجميع مبني على نقاط الالتقاء المشتركة بين القوى السياسية في البلاد<sup>(١٨)</sup>. وفي السياق نفسه نجد ان مواد القانون أفصحت عن الكثير من تلك المظاهر، فالمادة الاولى من القانون صيغت بطريقة تمنع الضرر بأصحاب الاراضي، او منح حق اختيار الاراضي لملاك الأراضي، فتم اختيار أحسن واخصب الاراضي واقربها لمصادر المياه<sup>(١٩)</sup>، مما فسر طبيعة البناء الفكري للنظام السياسي وطريقة تنفيذه للاصلاحات المحتملة والسياسات الزراعية التي سيتم تنفيذها، في الوقت الذي تركت فيه الاراضي غير الصالحة للزراعة والبعيدة عن مصادر المياه الى الفلاحين، ونصت المادة نفسها على (الاعتراف للملاك بحقوق غير مشروعة في اراضي تعود ملكيتها الى الدولة اغتصبت من اصحاب التصرف الحقيقي)، مما منح حق احتفاظ صاحب الأرض بالمساحة التي يختارها كملك صرف او مفوضة بالطابو او باللزامة، حتى تكتسب صفتها الأولى، كما ان المادة الحادية عشرة لم تحدد السقف الزمني للاستيلاء على الأراضي وتحديد الأراضي الخاضعة للزراعة، وعدم التحقق من الفلاحين المستحقين للتوزيع<sup>(٢٠)</sup>، وأجازت المادة الثالثة عشرة البيع للاراضي الزراعية التي سيتم الاستيلاء عليها، إذا اقتضت ذلك طرق البيع، أو لمصلحة الاقتصاد الوطني، أو نفع عام، سواء للشركات أو اصحاب الأراضي السابقين، كما جعل القانون اكثر من (٤) ملايين دونماً زراعياً من أخصب الاراضي الزراعية تحت تصرف كبار الملاك والاقطاعيين من دون المساس بها في حين نجد ان المساحات التي خصصت تبعاً لتوجهات النظام السياسي والقوى السياسية وحسب ما جاء في القانون لم تتجاوز المئات، إذ حددت من (٣٠-٦٠) دونماً للأراضي التي تسقى سياً، او بالواسطة، ولا تقل عن (٦٠-١٢٠) دونماً من الأراضي التي تسقى ديمياً<sup>(٢١)</sup>. مما انعكس على حقوق الفلاحين واستمرار كبار الملاكين بدعم واسناد الطبقات السياسية وفكرها لاستغلال الأراضي والفلاحين<sup>(٢٢)</sup>. وقد يكون ذلك الأمر طبيعياً لأن السياسة الزراعية في أغلب الدول تواجه الكثير من المشكلات الصعوبات بسبب طبيعة الأنظمة السياسية وموقفها من تلك الاصلاحات، فضلاً عن تشعب النشاط الزراعي وتشابك مجالاته وعليه يجب الأخذ بمبدأ التخطيط الشامل ووضع القوانين الصحيحة ذات الأبعاد الشمولية والفكرية في مجال الاصلاح الزراعي، بما يخدم مصالح الفلاحين ويعزز اقتصاد الدولة وتنميتها، من دون الاعتماد على التوافقات السياسية ووجهات النظر غير الدقيقة في النظام السياسي، الأمر الذي لا بد ان يؤدي الى جعل جميع القوانين والتشريعات ذات العلاقة بعمليات الاصلاح تفنقر الى الضمانات الكافية لاستمرارها وزيادة قوتها. وهو ما حدث بعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وقيامها بإصدار قانون الاصلاح الزراعي، إذ في الوقت الذي كان يجب على النظام السياسي التخطيط الشامل ووضع رؤية واضحة للقانون من حيث اساليبه وطرق تنفيذه، فانه منح الفرصة للطبقات السابقة للوقوف بوجه سياسة الاصلاح الزراعي الجذري، مما دفع النظام الى رفع شعار (تحديد ملكية الأراضي الزراعية)، دون المساس بالملكية الخاصة للأراضي، وعدم الأخذ بمبدأ مصادرة املاك ما أطلق عليهم (أعداء الثورة) والذي رافقه تعويض الاقطاعيين عن الاراضي التي تم الاستيلاء عليها تبعاً، كل ذلك بسبب موقف القوى السياسية التي مثلت الطبقات الاجتماعية ذات النفوذ الاجتماعي، والتي تضررت من القانون، إذ أخذت تلك القوى الاسهام في دفع وتشجيع حالات الصراع بين ملاك الأراضي والفلاحين، مما أدى الى اضعاف القانون وعدم القدرة على تنفيذه بصورة صحيحة<sup>(٢٣)</sup>. وما أسهم ان اكثرية النظام السياسي عملت على عدم تمثيل القوى السياسية في المناصب الحكومية والتشكيلات المهمة للدولة، مما دفعها للتريث لمعرفة اخطاء القانون، وعدم الرغبة او محاولتها وضع الحلو والتبصر بأخطاء القانون وضرورة تعديله، بعبارة اخرى ان الجميع ركز على مصالحه لتحقيقها المكاسب الحزبية والسياسية، وكان من نتائج ذلك خلق اللاتجانس بين اهداف ومبادئ الأحزاب السياسية<sup>(٢٤)</sup>، والخلط بين الاهداف المرحلية الاستراتيجية بحيث لم يعد هناك وضوح للرؤية لما هو ممكن تحقيقه، أو ما يقتضي التمهيد له وبخط متوازن، فأهاب قانون الاصلاح الزراعي التغيرات الكثيرة لمصلحة الملاكين الكبار، كان أخطرها تملك اراضي اميرية شاسعة لبعض الملاكين فمدينتي العمارة والناصرية وفقاً لقانون اللزامة واصحاب المحارم واللزامة، مما مكن الاقطاع من العودة الى الريف<sup>(٢٥)</sup>، والراجع ان النظام السياسي فقد السيطرة على تنفيذ القانون ومشروعيته وهو مناقض لما جاء في الأسباب الموجبة له كونه من المهام الأساسية للثورة، ولما معناه كان على النظام السياسي والقوى السياسية المؤتلفة معه، ان شرعية قانون الاصلاح الزراعي كانت تكمن في خضوعه الى النقاشات العقيمة والكثيرة لتأكيد ان القانون مطلب أساسي للثورة وفكرها السياسي، على ان يقترن ذلك بضرورة اقتران ذلك بوجود التقييم المستمر له، حتى يتم تنفيذ أحكامه بصورة صحيحة، مما يتناسب مع الوضع الذي كان سائداً ويكون من الأصوب ربط تنفيذ القانون واستقراره بالإمكانات القادرة على التكيف مع حجم المشكلات التي كانت تواجه القانون حسب رأي الباحث. كصيغة قد لا تتناقض مع

مبدأ العدالة الاصلاحية التي تعبر عن معاقبة كل الذين لا يحترمون القوانين والانظمة الاصلاحية التي تقوم الدولة بإصدارها لتنفيذ سياساتها الاصلاحية في جميع الأنشطة والمجالات<sup>(٢٦)</sup>، الأمر الذي يوحي بالابتعاد عن الوصايا الفكرية لأطراف العملية السياسية وتأثيرها على النظام السياسي، التي كانت تعمل بإصرار على تقنين سيطرة الدولة الاصلاحية لغرض سيادة التوازن التي أقرها النظام السياسي نفسه، لاسيما ان قانون الاصلاح الزراعي اخذ يشهد تراجعاً واضحاً، فعلى سبيل المثال، ان الاوساط اليمينية الاقطاعيين كانوا يعملون من دون توقف بعرقلة تنفيذ قانون الاصلاح الزراعي، بأساليب عديدة منها تقديم الشكاوي المفتعلة ومعاقبة الموظفين الكفوئين فضلاً عن لك قيام الاقطاعيين بالاتصال برئيس الوزراء عبد الكريم قاسم في جميع شؤون الاصلاح، في الوقت الذي كانوا يقومون بتهجير الفلاحين رغم ان القانون يمنع ذلك، كما كانوا يعتدون على حصصهم خلافاً للنسب القانونية والحجر على حاصلاتهم، وتخريب ادوات الانتاج ووصل الأمر الى اقامة دعاوي كيدية ضد الفلاحين بحجة الديون القديمة، ولم ينتج عن ذلك سحب الاختصاص القضائي وجعله اداريا، والتشهير بسياسة الاصلاح الزراعي وزارة الاصلاح الزراعي بنفسها، بإطلاق الافتراءات عليها وغيرها الكثير، وكل ذلك بعلم النظام والقوى السياسية الأخرى التي عملت مع النظام للحد من تنفيذ القانون بصيغته الصحيحة<sup>(٢٧)</sup>، وظهرت نتيجة لذلك الكثير من المخالفات القانونية الصريحة كتأجير أراضي الفلاحين للإقطاعيين وأصحاب المصالح عبر عدة مناطق من البلاد، وتوزيع الأراضي الزراعية على اساس عشائري خلافاً للقانون، كما اتبع القانون التعديلات القانونية لصالح الاقطاعيين وكبار الملاك، إذ تم توظيف قانون تسوية حقوق الأراضي للسيطرة على اراضي الفلاحين وتسجيلها بأسماء الاقطاعيين ورؤساء العشائر وكبار البيروقراطيين في العهد الملكي، كما تم السماح بمضاعفة الحد الأعلى للملكية عن طريق منح أبناء الاقطاعيين اراضي مساوية للحد الأعلى ومحاولة حصر الاستيلاء على اراضي الاقطاعيين بالامكانات الفنية للجهز الحكومي في المسح والتوزيع، فضلاً عن ذلك تم اطلاق مبالغ كبيرة التقدير على التعويضات، بحيث تبلغ احياناً اكثر من مليون دينار للاقطاعي الواحد وهو مبلغ كبير في وقتها، كل ذلك في سبيل كسب ولاءهم للنظام السياسي<sup>(٢٨)</sup>. وهو ما يؤكد ارجحية الفكر السياسي للنظام السياسي والسياسة الزراعية التي طبقها على الواقع النظري التطبيقي لتنفيذ قانون الاصلاح الزراعي، وهو التناقض الذي عمق الخلاف داخل القوى السياسية والوطنية، حسب وجهة نظر الباحث، إذ برزت نتيجة لذلك العلاقات الاقتصادية والاجتماعية ذات الطابع شبه الاقطاعي والعلاقات الرأسمالية من جديد، مما جعل من الصعوبة تحقيق السياسة الزراعية المطلوبة، فهجر أعداد كبيرة من الفلاحين قرَاهم الزراعية الى المدن للعمل وبأوضاع سيئة للحصول على مصدر للعيش لهم ولعائلهم<sup>(٢٩)</sup>، وكان لصدور بعض القوانين التي تتعارض مع قانون الاصلاح الزراعي ما اسهم بذلك ايضاً، فقانون رقم (٤٢) لسنة ١٩٥٩ أجاز منح للزمة في اراضي الدولة لمساحات تزيد عن حدود التوزيع المقررة في قانون الاصلاح الزراعي، وقانون رقم (١٥٢) للسنة نفسها، أجاز لمن كان ادعى قبل نفاذه امام لجان التسوية المساحة التي يثبت تصرفه بها وتسجيل باسم المتصرف ملكاً صرفاً، بعد ان كانت ممنوحة بالزمة سابقاً، ولم يقتصر على تلك القوانين، فقد صدر قانون رقم (٦) لسنة ١٩٦١ الذي تم بموجبه تسرب مساحات واسعة من احسن الأراضي الى ملتزمي الأراضي وتسجيلها بأسمائهم. وقانون رقم (١١٧) لسنة ١٩٦٢ الذي أقر تملك السركال وصاحب المضخة التي تحت تصرفه بعد تحديد مساحتها، فضلاً عن تملك رجال الدين المساحة التي كانت بحوزتهم، وتم إلزام لجان التسوية بتنفيذ ذلك بدلاً من لجان الاصلاح الزراعي، في الوقت الذي تم حرمان الفلاحين الذين لم يستلموا اراضي من ذلك<sup>(٣٠)</sup>. وأبقى ثقل العملية الزراعية على عاتق الفلاحين والعاملين معهم، وهو عكس ما تم من تجارب في بعض من الدول ومنها الصين بعد قيام الثورة الصينية عام ١٩٤٩، إذ قام الفلاحون والعمال والطبقات الاخرى التي تضررت من النظام السياسي السابق بقيادة عملية التغيير بالاعتماد على نظرية سياسية دقيقة لإنجاز مهام الاصلاح الزراعي وتنفيذه، تم بموجبها تصفية مواقع الاقطاع وملاك الأراضي وحلال العلاقات الاجتماعية التعاونية الجديدة، وفقاً لتسويق فكري متجانس ومن دون التوقف عند مستوى معين من التنفيذ او الالتفاف على القانون نفسه<sup>(٣١)</sup>، في حين كانت الخلافات حول الخطط الاقتصادية الاصلاحية تتسع في العراق، اذ ما اقترنت او تعارضت مع عقيدة سياسية معينة في النظام السياسي، ووصل الأمر انها كانت تقترب الى مستوى تداخل الآراء مع بعضها او اختلافها في كثير من النقاط بسبب طبيعة الفكر السياسي وتأثيره على السياسة الرسمية في البلاد<sup>(٣٢)</sup>، سيما ان تلك السياسة في رأي الكثير من هؤلاء أقرب الى المبادرات الفردية من كونها أسس فكرية يجب الاعتماد عليها وتنفيذها، وانها كشفت ان معظم القيادات السياسية والادارية افتقرت الى الوعاء الفكري والتنظيمي لتنفيذ عملية الاصلاح المطلوبة، فضلاً عن التفاعل بين بنية النظام وفكره السياسي والمحيط الذي تعمل به، مما أفقد تلك السياسة شروط بنائها وامكانية تطبيقها، متناسين ما روجا اليه قبل قيام الثورة عندما اكدوا على قيام اصلاح زراعي جذري وشامل لتحسين اوضاع الفلاحين وتنمية ورفع الدخل القومي وترصين الاقتصاد الوطني<sup>(٣٣)</sup>، وبرز في ذلك الحزب الشيوعي العراقي الذي اختلفت وجهات نظره مع الأحزاب السياسية الاخرى في طرق تنفيذ الاصلاح الزراعي، على سبيل

المثال لا الحصر قاموا بتشجيع الفلاحين بالسيطرة على اراضي الملاك دون انتظار الاجراءات القانونية الرسمية، فضلاً عن العمل على السيطرة على وزارة الاصلاح الزراعي من قبل اتباعهم، وتأسيس قاعد سياسية بين الفلاحين عن طريق اقامة جمعيات فلاحية خاصة بهم، مما وُجد الفوضى والصراع بين الشيوعيين والقوى السياسية الاخرى بخصوص تنفيذ الاصلاح الزراعي وتطبيقه، كما توضحت تلك السياسات عندما بدأ الشيوعيون بالضغط على الحكومة لتسليم الأراضي التي تم الاستيلاء عليها من العناصر المؤيدة لهم كمحاولة لكسبهم الى جانبهم<sup>(٣٤)</sup>. وهو ما يؤكد ان السياسة الزراعي التي طُبقت في العهد الجمهوري الأول كان دافعها سياسياً أكثر من كونها اقتصادية واجتماعية، إذ لم تؤمن الخطط والبرامج المدروسة، وكان طابعها العام الأفكار والرؤى غير المتكاملة للفكر السياسي للنظام السياسي وبرامجه الحكومية، مما أضعف قانون الاصلاح الزراعي وابقائه في الحدود المرسومة له<sup>(٣٥)</sup>، الأمر الذي توضح بالمواقف المتعددة والمختلفة للقوى السياسية فمنها الذي أيد القانون وساند الثورة في تنفيذها، واخرى أيد بعض من نصوصه واعرضت على أخرى، على اعتبار ان الثورة كانت ثورة وطنية برجوازية، ولا يمكن المطالبة بقانون اصلاح زراعي جذري الذي مثله الشيوعيون، فيما أيد البعثيون القانون من حيث الجوهر لكنهم تحفظوا على القانون من حيث تفصيلاته وتطبيقاته باعتباره لا يحقق أهداف الفلاحين حسب وجهة نظرهم<sup>(٣٦)</sup>، مما انعكس على القانون وضعف النشاط الزراعي بالكامل. وأشار التقرير السنوي لغرفة تجارة بغداد لسنتي ١٩٦٢ - ١٩٦٣، لما معناه "على الرغم من مرور ثلاث سنوات على تشريع قانون الاصلاح الزراعي بقي الريف خالياً من مظاهر التطور وآثاره، وبقي الفلاح يحيا حياة أقل ما يُقال عنها انها كانت منخفضة المستوى بوجه عام، واذا استثنينا الوفرة التي اتسم بها الانسان عام ١٩٦٢ مقارنة بالسنتين السابقتين لها، فانه يمكن القول ان القطاع الزراعي بقي متخلفاً، ولم يستطع المشاركة في تنمية الثروة القومية وانعاش الوضع الاقتصادي للفلاحين"<sup>(٣٧)</sup>. ويرى البحث ان السياسة الزراعية التي اتبعتها الثورة أو التي حاولت تبنيها حسب وجهة نظرها، أقل ما توصف به انها جاءت خطوة ايجابية وواضحة لتأسيس سياسات زراعية جديدة في البلاد، عندما استطاعت جعل الفلاحين يمتلكون الأرض الزراعية والعمل بحرية في تلك الأراضي، وتحريرهم من الاقطاعيين واصحاب الاراضي الزراعية في ضوء صدور قانون الاصلاح الزراعي، لكن الذي أثر على تلك السياسة عدم تحليلها وتجزئتها الى برامج أساسية وفرعية، وتحديد الاهداف في كل خطوة او منهاج لها، مما جعل من المستحيل ان يقرر ان الوسائل التي استعملت في تلك السياسة كانت كافية لتحقيق اهدافها، أو صحيحة أو عدمها، في ضوء المظاهر التي ستبرز اثناء عمليات التنفيذ، بعبارة اخرى وجود هدف محدد لجميع الخطوات والبرامج لغرض معرفة هدف تحقيق لكل خطوة أو فشله، على ان يرافق ذلك ان تكون الاهداف وفقاً للإمكانات المتوفرة، ومراعاة التنسيق بين القطاعات الاقتصادية الاخرى واهداف السياسة الزراعية، حتى يتم الابتعاد عن التعارضات التي تؤدي الى فشل تلك السياسة وعدم نجاحها. وهذا يعني التأكيد باستمرار على كفاءة وفاعلية الوسائل لتحقيق الاهداف بدرجة عالية من التنفيذ بوضع السياسات الزراعية، وبعبارة اخرى لا يعني الفشل بالكامل، بل هو فشل جزئي يقودنا الى وضع البرامج اللاحقة الناجحة بمعنى الاعتماد على كل المهارات والاختصاصات التي اختبرت عملياً كل مشكلات السياسة الزراعية<sup>(٣٨)</sup>، فضلاً عن ذلك تحديد الأضرار الجانبية التي يعكسها اختيار الوسائل في مواضع اخرى من البرامج والسياسات<sup>(٣٩)</sup>، وتبدل الظروف الاجتماعية التي من الممكن ان يقابلها ردود فعل تعزز الكثير من الآثار السلبية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والنفسي في البلاد<sup>(٤٠)</sup>. بمعنى انه تم تركيز البرنامج العملي للسياسة الزراعية على أسس تتصف بالمرونة وتكون قريبة من الواقع حتى تكون لها القدرة على تغييره وتغيير وسائله بسهولة، وفقاً للتوجه العام للنظام السياسي وطبيعة توجهه ومدى تأثره بالخصائص الموضوعية الذاتية للبلاد في اعتماد سياسته العامة وسياسته الزراعية، حتى تستطيع تحقيق وحدة عضوية متكاملة عن ايدولوجية واحدة، لا الاعتماد على مزيج من الأفكار السياسية الذي يرافقه نوع من المحتوى الوطني للتعبير عن توازن للقوى التطبيقية والسياسية في المجتمع، بمعنى جعل النظام يأخذ دوره في حسم الصراعات التطبيقية والسياسية في عمليات التغيير التي يحاول القيام بها. وعدم ابقاء التناقضات القديمة والجديدة مستمرة وقوية، وبعبارة اخرى فان السياسة الزراعية تصبح مجرد اجراءات اقتصادية واجتماعية وسياسية متناثرة وغير مترابطة يكون هدفها الأساسي وضع الحلول المؤقتة من دون النظر الى وجود برمجة وتنسيق حقيقيين للإجراءات المتخذة داخل القطاع الزراعي<sup>(٤١)</sup>. كما قد تتخذ ابعاد اخرى لتصبح وجهة النظر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية اداة في تغيير طبيعة العلاقات الانتاجية الزراعية السائدة وعلاقات المالكين الزراعية وتوزيع الاراضي الزراعي التي تجد في مجموعها تجسيدا لها في مجموعة القوانين والتشريعات التي تصدرها الدولة لتحقيق التغيير المرسوم ضمن السياسة الزراعية للدولة<sup>(٤٢)</sup>. والراجح ان السياسة الزراعية في العراق بعد صدور قانون الاصلاح الزراعي عام ١٩٥٨، فلم تنتبه الدولة لذلك واذا تصدت تلك السياسة في معالجتها للفساد الزراعي في اطار الفهم والسلوك السياسي للأحزاب التي عملت مع النظام السياسي، كما استمدت نجاحاتها من مبادئ القوانين والتشريعات التي طبقت في بعض من الدول، سيما جمهورية مصر العربية بمعزل عن واقع العراق

وامكانياته وحاجاته بحيث جاءت السياسة الزراعية التي وضعها قانون الاصلاح الزراعي مفتقرة للوضوح الفكري البعيد عن الواقع للعراق في فكرها واساليبها، حاملاً معه بدايات فشله وضرورة اجراء التعديلات المناسبة لها<sup>(٤٣)</sup>. فضلاً عن ذلك ان القوى والاحزاب السياسية معها قامت بممارسة كل الضغوط لإيقاف اجراءات الاصلاح الزراعي الجذري خوفاً ان تؤدي السياسات الزراعية التي تم وضعها قانون الاصلاح الزراعي باجراءات قد تكون معاكسة لمصالحها ومصالح الطبقات الاجتماعية التي مثلتها في النظام السياسي<sup>(٤٤)</sup>، مما دفعها على بذل الجهود لامتناس نشاط الحركة الفلاحية، وتقليص برامج الاصلاح الزراعي، وان محصلة كل هذه العوامل مجتمعة فسر لنا مضمون الفكر السياسي للسياسة الزراعية في العراق والدور الذي قام به النظام السياسي بعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في التأثير على اجراءاتها الاصلاحية وأساليبها المختلفة والتي حاول النظام السياسي القيام بها من دون نتيجة.

## ثانياً : السياسة الزراعية للمدة من انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ حتى انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨

في صباح يوم الجمعة المصادف الثامن من شباط ١٩٦٣ حدث انقلاب عسكري دموي في العراق قاده حزب البعث والقوى القومية التي تحالفت معه واشرف بعض من الضباط البعثيين المتقاعدين وغيرهم، تم فيه اعدام قادة ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ بأسلوب همجي وبربري في مبنى الاذاعة وعرض جثثهم وهم ينزفون دماً على شاشة تلفزيون العراق وتتصيب عبد السلام عارف رئيساً للجمهورية<sup>(٤٥)</sup>. وبذلك انتقلت السلطة السياسية الى قوى سياسية واجتماعية جديدة، ستمارس حقوقها الدستورية والسياسية في ادارة البلاد في ضوء السياسات العامة ونشاطها السياسي، الا ان سرعان ما بدأت الصراعات السياسية بين قادة الانقلاب لغرض الاستئثار بالسلطة ودعوا الى ذلك في السياسات والبرامج العامة التي بدأ العمل بها وراء ستار الشعارات الوطنية، كما ان القادة الجدد شهدوا تغليب أفضليتهم عن سبقهم في ادارة الدولة<sup>(٤٦)</sup>. من دون ادراك ومعرفة ان العلاقة بالمجتمع لا يمكن معرفتها الا عن طريق السياسات التي سيتم تنفيذها وان الاهداف العامة لا يمكن ان تتحقق الا في ضوء ذلك، ومن هنا تتوضح الوظائف الأساسية للنظام السياسي وطريقة عمله في ادارة البلاد وتطويرها<sup>(٤٧)</sup>. بمعنى ان تحديد نوع العلاقة بين السلطة السياسية وفكرها السياسي يرتبط بنوع السياسات التي يسوغها النظام السياسي وموقعها من الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، ومجمل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تقوم بها الدولة، وبما لا يعرض النظام السياسي الى التعرض لعدم الاستقرار لعدم دقة السياسات التي يقوم بها الأمر الذي يفرض على النظام السياسي مدى حاجاته الى السياسات الصحيحة لتأمين ذلك، وعدم تداخلها مع الفكر السياسي له وتوافق ذلك مع أهداف الشعب أو مع النظام السياسي نفسه<sup>(٤٨)</sup>. والملفت للنظر ان طبيعة الفكر السياسي للسياسة العامة للأنظمة السياسية التي حكمت العراق في تلك المدة كانت بطبيعتها اقرب الى النظام السياسي وتوجهاته الفكرية منها الى الشعب، ان لم نقل الأكثر توافقاً مع وارتبط ذلك وفقاً للقائمين على السلطة لفرض هيمنتهم على السلطة والمجتمع، وهو ما جعل المجتمع العراقي يعيش في ازمته فكرية وازمة حكم في وقت واحد في الوقت الذي كانت الأنظمة السياسية تستمر في سيطرتها على الشعب، والراجح ان طبيعة التغييرات السياسية التي حدثت كان لها التأثير مما وصلت اليه البلاد، سيما وضع ما وصلت اليه البعض من النخب وتسييس الفكر لصالح النظام الذي انبثق عنها<sup>(٤٩)</sup>. كان من الطبيعي ان تكون السياسة الزراعية امتداد لتلك التوجهات ذلك سيما ان النظام السابق كما توضح لنا لم يستطع المحافظة على توازن القوى السياسية في وقتها، واقناعها بالابتعاد عن الصراعات السياسية، والعمل بصورة مشتركة في وضع السياسات العامة للدولة بصورتها الصحيحة من اجل مصلحة البلاد وتطويرها<sup>(٥٠)</sup>. توضحت تلك السياسة في المنهاج المرهلي عندما قام الانقلاب الجديد في شهر آذار ١٩٦٣<sup>(٥١)</sup>، محاولة من النظام لتطوير الاقتصاد العراقي والنشاط الزراعي بنحو خاص، إذ اكدت تلك السياسة العمل على القضاء على النظام الاقتصادي وتصفيته بالكامل، وجعل شعار (لا اقطاع بعد اليوم، والأرض للشعب) الشعار المركزي لتلك السياسة للقضاء على الطابع الاستغلالي والتخلف الاقتصادي الذي تفشى في الريف، وظاهرة العيش على جهود الآخرين وحرمان المنتجين من جهودهم الاقتصادية والتعويض عن ذلك بسياسة زراعية تتمثل في احترام قيمة العمل ورفع المستوى المعاشي والاجتماعي للفلاحين، وتوفير الخدمات الضرورية للريف العراقي، والابتعاد عن الفوضى والارتجال في حل المشكلات الاقتصادية المختلفة<sup>(٥٢)</sup>. فيما كانت الانتاجية للسياسة الزراعية الجديدة العمل على تطوير الانتاج وزيادته، وحماية اسعاره، كسياسة لحماية صغار المنتجين والفلاحين من استغلال الوسطاء والمحتكرين، فضلاً عن ذلك زيادة القروض المقدمة للفلاحين، وحماية الثروة الحيوانية وتوسيع منتجاتها ويجاد الاسواق لتصريف تلك المنتجات وحددت الحكومة لتنفيذ ذلك الخطوات الآتية<sup>(٥٣)</sup>:

١- تعديل قانون الاصلاح الزراعي رقم (٣٠) لسنة ١٩٥٨ عن طريق وضع الأسس الصحيحة لتطبيقه عن طريق توزيع الأراضي الخاضعة للقانون على مستحقيها وذلك بتحديد سقف زمني محدد للتوزيع.



٢- التوسع في العمل التعاوني وتنظيمه لغرض تطوير اساليب الانتاج، وضرورة تأسيس اتحاد تعاوني عام للقطاع الزراعي، واقامة المراكز الزراعية وتزويد النشاط الزراعي بالالات الحديثة والخبراء.

٣- وضع منهاج مفصل يضمن ازالة الغبن الذي عانى منه الفلاحين في توزيع الخدمات التي قدمها النظام السياسي السابق، وضمان الحقوق المدنية والاقتصادية للفلاحين، حتى يتم القضاء على الهجرة من الريف الى المدينة.

وهذا يعني ان أسس تلك السياسة ارتبطت بطبيعة الاخطاء النظرية والعملية التي ظهرت عند تطبيق قانون الاصلاح الزراعي وتطوير النشاط الزراعي الكامل من حيث طريقة عمله وتوفير مستلزماته الانتاجية الضرورية، ووضع السياسات المناسبة لذلك، وهو في حقيقته يشكل الأساس الفكري والاقتصادي لعملية الاصلاح المطلوبة في تلك السياسة الا ان تلك السياسة لم تطبق على أساس صحيح، فلم يكن يؤمل من نظام عسكري سيطر عليه مجموعة من السياسيين ان يقدم على خطوة جيدة لتلك السياسة، فسرعان ما بدا واضحاً بعد الانقلاب ان السياسيين الذين سيطروا على النظام لم يكونوا متفهمين على المبادئ العامة في ادارة الدولة ووضع سياساتها والسياسات المتقرعة عنها، إذ كان اغلبهم يفتقرون الى الخبرات والفهم الاقتصادي، وهو ما كشف عن ضعف الفكر البعثي في عمليات الاصلاحات الاقتصادية<sup>(٥٤)</sup>، ومما لا ينكره البعث نفسه ان علي صالح السعدي الذي كان أمينه العام يشغل منصب نائب رئيس الوزراء في الحكومة الجديدة ركز بنحو مباشر على تطبيق فكر الحزب على سياسات الدولة من دون الانتباه للأخطاء التي ستظهر في الوقت الذي كانوا يفتقرون الى القدرات التحليلية والسياسية في كيفية الوصول الى اهداف وخطط الدولة في عمليات البناء الاقتصادي والاجتماعي<sup>(٥٥)</sup>. مما انعكس ذلك على السياسة الزراعية من حيث اسسها والبرامج لتنفيذ خططها التي اشار اليها النظام في المنهاج المحلي الذي قدمه، إذ كان جل اهتمام قادته احتكار السلطة فيما يقابله الفشل في ادارة الدولة في جميع انشطتها<sup>(٥٦)</sup>، فالنشاط الزراعي اصابه الاهمال، إذ كانت التغييرات بسيطة ولم تمس ما كان يعاني منه القطاع الزراعي والفلاحين من المشكلات، ووصل الأمر ان عمليات الانتاج أصبحت لا تكفي لسد حاجة العراق، ان لم نقل في وضع السكون<sup>(٥٧)</sup>، مما أكد على ضعف الاهتمام الحكومي بالقطاع الزراعي وعدم قدرته على تنفيذ متطلباته. فيما مثلت الرغبة في اخضاع المجتمع لشروط الفكر السياسي للنظام في اولويات ذلك من دون الالتفات الى نتائج تلك السياسات، سعياً من النظام لتحقيق اهدافه المحلية والمستقبلية وكانت له القدرة للتخلي عن مفاهيمه ومنطلقاته الخاصة ونشر مفاهيم ومنطلقات جديدة، وتبعاً لفرغه الفكري<sup>(٥٨)</sup>. وهو ما اثبت فشل البعث في ادارة الحكم ووضع السياسات العامة للدولة، وعودة الى نسبة اسهام القطاع الزراعي في خلق القيمة المضافة في الدخل القومي في تلك المدة، نجدها انخفضت الى ٣٣٧,٥٨٤ مليون دينار في الوقت الذي بلغت في السنة التي سبقتها ١٤٨,٦٠٣ مليون دينار<sup>(٥٩)</sup>، فضلاً عما رافق ذلك من الركود في النشاط الاقتصادي<sup>(٦٠)</sup>. مما دفع الحكومة في الثاني من آب ١٩٦٣ من تشريع قانون رقم (٩٩)، للحد من تلك المظاهر، حيث جاء في الاسباب الموجبة له العمل على رفع المستوى الانتاجي ووضع الاحكام للحد من الاضرار التي تلحق به، ووضع الخطط لتطوير الزراعة وتنظيمها عن طريق منح رؤساء الوحدات الادارية الصلاحيات الواسعة للارتقاء بمستوى الانتاج وتطبيق احكام القانون على المخالفين<sup>(٦١)</sup>.

لم يستمر النظام السياسي في ادارة البلاد مدة طويلة، إذ تم القضاء عليه بعد مرور تسعة أشهر من انقلاب عسكري جديد نفذ في ١٨ تشرين الثاني عام ١٩٦٣ من قبل رئيس الجمهورية عبد السلام محمد عارف، وجاء في اسباب ذلك: ضعف الدور السياسي الذي مارسه النظام السياسي الذي تأثرت قياداته السياسية بالأفكار الليبرالية وانصراف همهم الى المحافظة على أمن النظام والسيطرة عليه واختصار دور رئيس الجمهورية وضعف سلطاته الدستورية تبعاً لما أقره النظام نفسه<sup>(٦٢)</sup>. وبصرف النظر عما آلت اليه الامور اثر ذلك الانقلاب في ادارة الدولة وسياساتها، سيما الاقتصادية لاسيما السياسة الزراعية نجد ان النظام الجديد لم يتخذ الحكومة الخطوات والبرامج المطلوبة الشروع بوضع الخطط الجديدة لتحسين السياسة الزراعية بسبب ما آلت اليه الامور في السابق سواء في اولويات المشروعات الزراعية ووضع الخطط الفنية الزراعية، كبحوث الري والبزل والتسميد والتجارب الزراعية والارشاد الزراعي بما يؤدي الى تطوير النشاط الزراعي، وتوضح ذلك في عدم القدرة على تقسيم الأراضي الزراعية وزراعتها<sup>(٦٣)</sup>، وسوء الاوضاع الاقتصادية في البلاد، في الوقت الذي كانت نسبة العمل الموظفة في القطاع الزراعي تعادل (٧٠٪) من نسبة السكان، وزاد من ذلك التلكؤ في تطبيق قانون الاصلاح الزراعي الذي اصدرته ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، ومحاولة الالتفاف عليه، فضلاً عن تأجيل تنفيذ القرارات والمشاريع الزراعية، فيما أفصح عن عدم قدرة النظام السياسي على وضع الأسس الصحيحة للسياسة الزراعية في البلاد<sup>(٦٤)</sup>، والذي أشر ضعف وتناقض مع مضامين الفلسفة السياسية للنظام السياسي الذي كان يحث على تقويم السياسات العامة للدولة كونها المنطلق للنشاط السياسي والفكري، للسلوك الحكومي، أو على الأقل تحقيق نظام فكري سياسي لائق بالمجتمع على اقل تقدير<sup>(٦٥)</sup>. ويبدو ان الاوضاع كانت مرشحة لأكثر من ذلك بسبب الطبيعة التكوينية الطبقي والسياسي للنظام السياسي، إذ نجده لم يتورع من

اعادة الاعتبار الى طبقة الملاكين واصحاب الاراضي القديما، إذ اقدمت الحكومة على زيادة الفائدة للاراضي التي تم الاستيلاء عليها ومصادرها لهؤلاء من (١٪) الى (٣٪) وتحديد قيمة مياه الأنهر التي تتدفق الى تلك الأراضى، مما منح اصحاب الاراضي مبالغ كبيرة قدرت بملايين الدنانير<sup>(٦٦)</sup>، قابله انخفاض معدل دخل الفرد الزراعي بين (٨٩,٨) دينار عام ١٩٦٧ الى (٥٢) دينار عام ١٩٦٨، مما اضعف الرغبة لدى الفلاحين لتطوير الزراعة في البلاد، واستمرار سيطرة العلاقات شبه الاقطاعية واصحاب الاراضي على النشاط الزراعي. كما لم يعد هناك أي تأثير لتغيير تلك السياسات او اصلاحها<sup>(٦٧)</sup>، وهو تعبير عن ادلجة تلك السياسات تبعاً للفكر السياسي السائد للحفاظ على مصالح النظام السياسي والطبقات المتنفذة معه للسيطرة على الدولة والمجتمع، من دون الاكتراث الى ضعف سياساته التنموية وتخلفها، وهو المفهوم الأقرب الى التسلط والانحطاط لمثل تلك الأنظمة<sup>(٦٨)</sup>، كما نجد ان النظام السياسي في الوقت الذي اكد حرصه على تقديم التسهيلات المناسبة لتطوير القطاع الزراعي وزيادة انتاجه، لم نجد ما يقابله التوسع من قبل الدولة المباشر، لبروز القطاع الخاص في ذلك، والأمر الذي كشف طبيعة التوجهات الفكرية للنظام السياسي وذلك للتأكيد على أهمية الملكية الخاصة في الريف العراقي والنشاط الزراعي، وافصح في الوقت نفسه عن عدم التناسب بين مقدار ما تسهم به الدولة في حصتها من الانتاج الزراعي، يعني استحواذ القطاع الخاص على الجزء الأكبر من الدخول التي هي في حقيقتها استقطاع من تراكم القطاع<sup>(٦٩)</sup>. وهو ما تم ملاحظته في نسبة اسهام القطاع العام في تكوين رأس المال الثابت للقطاع الزراعي للمدة (١٩٦٥ - ١٩٦٨)، اذ بلغ حوالي (٦٦,٥) مليون دينار، في حين لم تتجاوز حصة هذا القطاع من الانتاج الزراعي الا (١,٦) مليون دينار. مما أسهم في ابقاء عدل نمو القطاع الزراعي أقل من معدل الدخل القومي إذ لم تتجاوز (٤,٥) في تلك المدة حتى نهاية عام ١٩٦٨<sup>(٧٠)</sup>. ما يعني مدى الحاجة الى السياسات والبرامج العلمية والعملية ذات العلاقة بالعلاقات الاقتصادية والانتاجية والاساليب الحديثة لتطوير القطاع الزراعي، فضلاً عن ذلك القضاء على العراقيل التي وقفت بالضد من عمليات الاصلاح الزراعي، والعمل على عدم تأجيلها، ليتم في ضوء ذلك وضع الحلول الاصلاحية المناسبة لها، لما من ذلك من أهمية في اعطاء السمة الحقيقية للثورة الزراعية المطلوبة<sup>(٧١)</sup>، التي تهدف الى تنظيم الانتاج الزراعي وعلاقاته الاقتصادية على أسس صحيحة وتطويرة الى فعاليات انتاجية حديثة، واعادة تنظيم المجتمع الريفي التقليدي المنعزل، وجعله اكثر توافقاً مع الحياة الاقتصادية والاجتماعية المدنية<sup>(٧٢)</sup>. بمعنى خلق الوعاء أو المنظومة الفكرية السياسية والاقتصادية التي لا تعتمد على الفكر السياسي فقط، بل الفكر الذي يتحرك في أطر المسؤولية لتحقيق مضامين الثورة الزراعية لتحقيق الاصلاح الزراعي كنتيجة لتلك الثورة ومتطلباتها. ان السياسة الزراعية في العراق في تلك المدة عانت من السلبات والانحرافات الكثيرة لأدوار تقاسمها حزب البعث والحكم العارفي<sup>(٧٣)</sup>، من حيث بناء وتنظيم القطاع الزراعي وتوفير مستلزمات الضرورية، إذ أبقت تلك المرحلة التاريخية على علاقات الانتاج شبه الاقطاعية، وقضت بالكامل على قانون الاصلاح الزراعي رقم (٣٠) لسنة ١٩٥٨، ولم يكن ذلك خلافاً في القانون نفسه او في الاسباب الموجبة له، بل لعدم رغبة القائمين على السلطة والقوى السياسية في ذلك، وهو لا يعني عدم مشروعية القانون وشروط تطبيقه، فالاصلاح كان لا بد منه، بسبب ما كان يعاني منه القطاع الزراعي والفلاحين من تخلف، وسطوة العلاقات الاقطاعية وشبه الاقطاعية في الريف على العملية الزراعية بنحو غير متوازن ودقيق<sup>(٧٤)</sup>. ولم يقتصر الأمر على ذلك، إذ كان للمشرعين والمنتفذين والمشرفين والفلاحين والجمعيات الفلاحية دوراً في مراحل تنفيذ القانون وتطبيقه<sup>(٧٥)</sup>، مما أفقد القانون طابعه الاجتماعي والاقتصادي في تغيير العلاقات الاقطاعية وأسس الاقتصادية إذ تحول الى أسس قانونية افرغت من نصوصها الحقيقية بغية الحصول على المكاسب السياسية، فيما كان المنطق يفترض تصفية تلك العلاقات وعدم جاراتها وهو جوهر الاصلاح الزراعي. وعليه نلاحظ ان المنظومة الفكرية والاقتصادية والاجتماعية في تلك المرحلة لم تخرج عن الدلالات أو الأسس التي رسمت لها من قبل تلك الأنظمة السياسية وفكرها السياسي حسب وجهة نظر الباحث وهو عكس ما حدث للأفكار السياسية الاخرى ومدى استيعابها لمتطلبات البناء والتطور، فالماركسية على سبيل المثال لا الحصر عندما انتقلت من الغرب الاوربي كنظرية سياسية الى الشرق والعالم الثالث من اجل تحطيم النظام الرأسمالي واقامة الاشتراكية تحولت عند الصين الى اداة لبناء رأسمالية الدولة في مجتمع متأخر، وعند الفيتناميين والكوبيين الى فكر للاستقلال والتحرر الوطني، ولم تقف عند ذلك، بل تحولت في نظم سياسية اخرى كروسيا مثلاً الى نظرية من اجل بناء الدولة<sup>(٧٦)</sup>. وهو عكس ما حدث في العراق في وضع السياسات المطلوبة للبناء والتطور، إذ عادت عجلة الزمن الى الوراء من جديد من حيث طبيعة العلاقات الانتاجية والاقتصادية بين فرض طرق العملية الزراعية، فالدلالات الفكرية للفكر السياسي لتلك الانظمة لم تكن قادرة على التحول الى دلالات جديدة، لتكون بالمستوى الذي كان يؤهلها لمجابهة المشكلات الزراعية التي كانت تواجه النشاط الزراعي في العراق. وكان من الممكن كنموذج في ذلك الجانب ان يكون هناك شبه توافق فكري بين القوى السياسية لتنظيم ذلك، والاعتراف بفشل سياساتها، نتيجة سوء الادارة السياسية وضعف اسسها الفكرية، وفي الوقت نفسه اصدار القوانين والاحكام الضابطة لتلك السياسة بعيداً

عن توجهات النظام وفكره السياسي، وهو التعبير عن طبيعة الفكر السياسي الزراعي التي تبنتها تلك الانظمة، وان كان لا بد من البحث عن الأنموذج الفكري لتلك السياسات والمراجعة الجدية للأسس الاقتصادية وفرضياتها والسياسات المنبثقة عنها، لتحقيق متطلبات الفكر السياسي للسياسة الزراعية في البلاد، كونها كانت السبب الأول والمباشر في التخلف الذي وصل اليه القطاع الزراعي وانشطته المختلفة.

## الذاتة

بينت المعلومات الواردة في المبحث ان السياسات الزراعية وتبعاً للفكر السياسي للأنظمة السياسية في العراق للمدة منذ قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ حتى انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨، لم تكن الا تمثيل للمنظومة السياسية والفكرية لتلك الانظمة من حيث طابعها النظري والعلمي، مما أبقى المشكلات الزراعية ومظاهرها المختلفة على اوضاعها من دون تغيير، ان لم نقل ان المشكلات ارتبطت بالاجراءات والخطط والأساليب والتنظيم التي اتبعت في ذلك، ولم ترتبط بالعناصر الأساسية للنتاج الزراعي الذي تمثل بالأرض والعمل ورأس المال، من حيث توافرها، ومن عدمه، سيما ان العراق بطبيعته يعد من الدول الزراعية من حيث النشاط ونسبة العمل الموظفة فيه، اذا تم استثناء النفط كمصدر رئيس للدخل القومي، إذا اريد للنشاط الزراعي ان يكون عاملاً مهماً للعملة الصعبة كبديل عن النفط، مما تجعل هذا النشاط محورياً رئيساً للتجارة الخارجية وقاعدة مثبتة لصناعتها الناشئة. كان الأجدر بتلك الانظمة وضع الحلول الجذرية، ولا يتم القبول بأنصاف الحلول، حيث ما كان مخططاً له من قبلها او السياسيين الذين عملوا معها للتثبيت بالسلطة والسيطرة على مقدرات البلاد السياسية الاقتصادية، والتي كان يقف على ما فيها عدم الرغبة بالاختلاف مع الفئات ذات المصالح الخاصة، خوفاً من استمرار الصراعات السياسية والاصطدام مع النظام السياسي نفسه، محاولة من تلك الانظمة لكسب ولائها الى جانبها، الأمر الذي توضح بعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، وصدر قانون الاصلاح الزراعي رقم (٣٠) لسنة ١٩٥٨، الذي وظف بقانون الحد الاعلى لما تم الاتفاق عليه النظام السياسي والقوى السياسية معه والحد الأدنى لما يمكن الموافقة عليه مما جعل الفلاحين من أفرع القانون من محتواه الوطني، وجعله غير قادر على تنفيذ السياسة الزراعية المطلوبة لتطوير النشاط الزراعي، ووصل الأمر من تردي الامور الى مرحلة جديدة من التخلف وذلك بعودة طابع العلاقات القطاعية والاقطاع نفسه الى مراكز نفذه الاقتصادي مرة اخرى وبصورة أفضل من السابق مع الأخذ بنظر الاعتبار خسارته النفوذ السياسي نوعاً ما إن صح التعبير، وتوضح ذلك في الثغرات التي أقرها قانون الاصلاح الزراعي والامتيازات التي منحت لملاك الأراضي ومن معهم عندما لعبت السيطرة على الاراضي الصالحة للزراعة وطريقة توزيعها والضوابط التي حددت ذلك بالنسبة لهم وللفلاحين اصحاب الحق في تلك الأراضي. ولم يكن النظام السياسي الذي جاء اثر انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ أفضل مما سبقه في تلك السياسات، بل استمر في تلك السياسات على الرغم من رفعه الشعارات السياسية الكبيرة بالقضاء على الاقطاع وتنظيم النشاط الزراعي اذ أفصحت سياسته على الضد من ذلك، فسياسته الاقتصادية والزراعية افقرت الى الدقة والتحليل الاقتصادي لضعف قياداته السياسية وفكرها السياسي على وضع السياسة الزراعية المطلوبة، وهو ما تم تشخيصه من قبل قياداتهم الفكرية بعد فشل تجربتهم وتقييمهم لتلك التجربة، بأنهم افقدوا الى القدرات التحليلية الاقتصادية وعدم قدرتهم الفكرية في ذلك، والرغبة في السيطرة على السلطة كمطلب أساس لتوجهاتهم، مما مهد الى فشل ذلك النظام، والقضاء عليه من قبل رأس النظام السياسي نفسه واسقاطه بعد مرور مدة لم تتجاوز اشهر معدودة. ويبدو ان النظام السياسي الجديد كان امتداداً لما سبقه بل عمل على القضاء على قانون الاصلاح الزراعي بالكامل لأسباب كانت تكمن في شخصية النظام السياسي الجديد (عبد السلام محمد عارف) ومحاولته لاثبات بأن نظامه الجديد جاء لتصحيح مسارات ثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨ وتلاعب قاداته بالسياسات العامة للبلاد، في الوقت الذي أفصحت سياسته الاقتصادية عن مزيد من التخلف والتقرب الى ملاك الأراضي والاقطاعيين واعادة حقوقهم المسلوبة لهم، كل ذلك بسبب افتقاره للقاعدة الفكرية والاقتصادية للسياسات الاقتصادية المطلوبة، فضلاً عن عدم ابتعاده عن النظام السياسي السابق له في السيطرة على السلطة بالكامل والذي كان السبب الرئيس لانقلابه العسكري، وعليه بقي القطاع الزراعي كما هو، ومن واقع التطبيق لم يتم الا تطبيق انصاف الحلول والمهادنة، وظلت الاوضاع حيث هي، وتناسى ان السياسة الزراعية تعني المزيد من المكاسب الاقتصادية والاجتماعية للفلاحين دون الصعود على اكتافهم مما جعل ذلك النظام والذي تبعه يخفق ككل او كيبعض في ارساء معنى المسؤولية الفكرية للنظام السياسي ودوره في عملية التحول الاقتصادي وضروراته التي كانت تكمن في تطوير الانتاج الزراعي والحفاظ على التنمية الزراعية والتي زادت سوءاً يوماً بعد آخر. والراجح ان السياسة الزراعية في العراق في تلك المرحلة ارتكزت على خطأ أساسي تمثل بالطبيعة الفكرية والقانونية لتلك السياسة التي تم الاعتماد عليها منذ البداية، اذ اصبحت قضية قانونية اكثر من كونها عملية تغيير اقتصادي واجتماعي، تلغي بموجبها جميع مخلفات السياسات الزراعية التي كانت سائدة. حتى يتم في ضوء ذلك تنظيم النشاط الزراعي بالكامل في ضوء تصفية العلاقات الاقتصادية والاجتماعية ذات الطبيعة الاستقلالية في النشاط الزراعي، ليتم في

ضوء ذلك تطبيق ومعرفة الجوهر الوطني للنظام السياسي وفكره السياسي في تلك السياسات، الذي يعد في مقدمته الحوار الطويل والمكثف بين الفئات الوطنية في معالجة مشكلات القطاع الزراعي، دون النظر والتوافق مع طبيعة الأنظمة السياسية وفكرها السياسي، على ان يراعى في ذلك التكيف الثقافي والحضاري والمهني والتقني والقانوني وفضلاً عن الوعي القانوني والسياسي بجميع اطراف العملية الزراعية لوضع نظرية جديدة للسياسة الزراعية ومتطلباتها المطلوبة، سيما ان الفلاحين انفسهم لم يبرهنوا على تحمل دورهم وتحمل اعباء المسؤولية في القطاع الزراعي، فالكثير من اسباب ضعف السياسات الاقتصادية ارتبط نوعاً ما باللامسؤولية التي بدرت منهم وتم بموجبها منح الفرص للأنظمة السياسية في تطبيق فكرها السياسية في وضع تلك السياسات.

## الهوامش و المصادر

(١) السياسات العامة: هي المجموعة المختارة من الوسائل والاجراءات التي تقوم بها الدولة لغرض تحقيق هدف او غاية معينة لتحسين الاوضاع العامة في الدولة والمجتمع. ينظر: عبد الوهاب مطر الداهري، السياسة الزراعية واقتصاديات الاصلاح الزراعي والتعاون الزراعي، شركة الطبع والنشر الاهلية، بغداد، ١٩٦٧، ص ١٢.

(٢) ارتبط نشوء وتكوين دولة العراق اثر انهيار الدولة العثمانية انتهاء الحرب العالمية الاولى عام ١٩١٨، وما آلت اليه الأمور بعد ذلك اثر الاحتلال البريطاني للعراق، اذ تم وضعه فيما بعد تحت الانتداب البريطاني في نيسان عام ١٩٢٠ تبعاً لما أقرته عصبة الأمم المتحدة في وقتها لرغبة دول الحلفاء في ذلك وما اعقبه من تطورات داخلية ادت الى تأسيس النظام الملكي في العراق عام ١٩٢١، واستمر ذلك النظام في الحكم ووضع السياسات حتى سقوطه عام ١٩٥٨. ينظر: اديث وائي، ايف بمتروز، العراق دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية ١٩١٥-١٩٧٥، ترجمة: عبد المجيد القيسي، ج الأول، الدار العربية للمطبوعات، بيروت - لبنان ١٩٨٩، ص ٤٧.

(٣) للتفصيل عن قانون تسوية الاراضي رقم (٢٠) وقانون اللزمة رقم (٥١) ينظر: (الوقائع العراقية)، (جريدة)، العدد (١١٣٧)، الاول من حزيران ١٩٣٢؛ محمد علي الصوري، الاقطاع في لواء الكوت، مطبعة أسعد، بغداد، ١٩٥٨، ص ٣٤-٣٥؛ عبد الرزاق الهلالي، قصة الأرض والاصلاح الزراعي، منشورات دار الكشاف للطباعة والتوزيع، بيروت، ١٩٦٧، ص ٣٣٩.

(٤) صالح حديد، التطور الاقتصادي في العراق (التجارة)، (مجلة)، ج التاسع والعاشر، تشرين الاول، بغداد، ١٩٥٩، ص ٦٧؛ عبد الرزاق الظاهر، مقدمة في الاصلاح الزراعي والسياسي، بغداد - ١٩٥٩، ص ٣.

(٥) ماريون فاروس سلوغت وبيتر سلوغت، من الثورة الى الديكتاتورية العراق منذ سنة ١٩٥٨، ترجمة: مالك النبراس، منشورات الجمل، بيروت ٢٠٠٣، ص ٦١-٦٢.

(٦) عبد الصاحب العلوان، دراسات في الاصلاح الزراعي، مطبعة الاسواق التجارية، بغداد، ١٩٦١، ص ٢٠-٢١؛ عبد الوهاب مطر الداهري، التنمية في المجتمعات التقليدية تقنياتها واقتصادها في العراق، دار الطليعة، بغداد، ١٩٦٨، ص ٤١، عبد الرحمن البزاز، العراق من الاحتلال حتى الاستقلال، ط ٣، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٤، ص ٤٧٥٤.

(٧) عبد الوهاب مطر الداهري، السياسة الزراعية، اقتصاديات الاصلاح الزراعي والتعاون الزراعي، المصدر السابق، ص ١٢-١٣.

(٨) ينظر: (الوقائع العراقية)، العدد (٤٤)، ٣٠ أيلول ١٩٥٨.

(٩) جرجيس فتح الله المحامي، العراق في عهد قاسم آراء وخواطر ١٩٥٨-١٩٨٨، ج الثانيين دار بنز للطباعة والنشر، السويد، ١٩٨٩، ص ٥٧٥.

(١٠) علي عبود المحمداوي، الفلسفة السياسية، كشف لما هو كان، وخوض فيما ينبغي للعيش معاً، دار ومكتبة عدنان للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١٢، ص ٢٢.

(١١) محمد كاظم علي، العراق في عهد عبد الكريم قاسم، دراسة في القوى السياسية والصراع الايديولوجي ١٩٥٨-١٩٦٣، مكتبة اليقظة العربية، بغداد ١٩٨٩، ص ١٩٥؛ علي حمزة الحسنوي، النظام السياسي في العراق ١٩٥٩-١٩٦٨، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الكوفة، ١٩٩٨، ص ٥٧.

(١٢) أسس الحزب الشيوعي العراقي عام ١٩٣٥، واسهم في تأسيسه يوسف سلمان يوسف (فهد)، وعاصم فليح، وسامي قادر، ومهدي هاشم حسن، وزكريا الياس، وداود سليمان يوسف (شقيق فهد). للتفصيل عن بدايات تأسيس الحزب الشيوعي العراقي ينظر: زكي خيرى (الحزب



- (١) الشيعي العراقي، (الثقافة الحديثة)، (مجلة)، العدد ٤٧، بغداد، ١٩٧٣، ص ٧-٩؛ عادل غفوري، أحزاب المعارضة في العراق ١٩٤٦-١٩٥٤، المكتبة العالمية، بغداد، ١٩٨٤، ص ٤٠.
- (٢) دار الثقافة الاسلامية، شرح البيان الاول لثورة ١٤ تموز المجيدة، بغداد، ١٩٦١، ليث عبد الحسن الزبيدي، ثورة ١٤ تموز في العراق، بغداد، ١٩٨١، ص ١٩٠.
- (٣) حنا بطاطو، العراق، الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية في العهد العثماني حتى قيام الجمهورية العراقية، الكتاب الاول، ترجمة: عفيف الرزاز، بيروت ١٩٩٠، ص ٧٠.
- (٤) عبد الوهاب مطر الداهري، السياسة الزراعية، المصدر السابق، ص ٢؛ المؤلف نفسه، اقتصاديات الاصلاح الزراعي، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧١، ص ١١.
- (٥) مكرم الطالباني، في سبيل اصلاح جذري في العراق، شركة الطبع الاهلية، بغداد، ١٩٦٩، ص ٣٤-٣٥.
- (٦) المصدر نفسه، ص ٣٥.
- (٧) ليث عبد الحسن الزبيدي، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، ط ٢، منشورات مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ١٩٨١، ص ٢٣٣-٢٣٤.
- (٨) ينظر المادة الاولى من القانون.
- (٩) المادة الاولى والمادة الحادية عشرة من القانون.
- (١٠) ينظر: المادة السابعة المعدلة من القانون، والمادة الثالثة عشرة والرابعة عشرة من القانون؛ مكرم الطالباني، المصدر السابق، ص ٣٨.
- (١١) عبد الجليل الطاهر، جعفر الحسني، ماهر القيسي، الثورة الزراعية في الريف العراقي، وزارة الاعلام، مديرية الاعلام العامة، سلسلة الكتب الحديثة، المؤسسة العامة للصحافة والطباعة، بغداد، د.ت، ص ٣.
- (١٢) حسن علي العامري، أضواء على واقع القطاع الزراعي، وزارة الاعلام، بغداد، ١٩٧٤، ص ٨؛ مذكرات فؤاد عارف، ج الاول، تقديم وتعليق: كمال مظهر أحمد، ط ٢، مطبعة خمت، دهوك، ٢٠٠٢، ص ٢٠٠.
- (١٣) ابراهيم كبة، هذا طريق ١٤ تموز، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٩، ص ١٦؛ ليث عبد الحسن الزبيدي، المصدر السابق، ص ٢٣٤.
- (١٤) ليث عبد الحسن الزبيدي، المصدر السابق، ص ٣٣٩-٤٤٠؛ حامد مصطفى المقصود، سيرة ثائر، مدارات الاخوة الاعداء، ثورة ١٤ تموز الخلفيات، الوقائع، النهايات، وسيرة ذاتية، مكتبة مصر دار المرتضى، بغداد، ٢٠٠٩، ص ٢٦٠.
- (١٥) ينظر: ايريك كيسلاسكي، الديمقراطية والمساواة، معهد الدراسات الاستراتيجية، بيروت، ٢٠٠٦، ص ٢٣.
- (١٦) نقلاً عن: حامد مصطفى المقصود، المصدر السابق، ص ٢٥٩؛ اديث وائي ايف بينروز، المصدر السابق، ص ٣٩٢.
- (١٧) حامد مصطفى المقصود، المصدر السابق، ص ٢٥٩-٢٦٠.
- (١٨) عبد الجليل الطاهر وآخرون، المصدر السابق، ص ٣.
- (١٩) ينظر: أسعد الخالدي، استكمل تطبيق قانون الاصلاح الزراعي لسنة ١٩٧٠، وزارة الاصلاح الزراعي، بغداد، ١٩٧٤، ص ٢٦-٢٧؛ خالد ابراهيم الخالد ومهدي محمد الازري، تاريخ احكام الاراضي في العراق، دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٨٠، ص ١٨٦.
- (٢٠) اوريل دان، العراق في عهد قاسم، تاريخ سياسي ١٩٥٨-١٩٦٣، نقله الى العربية وعلق عليه المحامي جرجيس فتح اللهن دار بنز للطباعة والنشر، السويد، ١٩٨٩، ص ١٥؛ مكرم الطالباني المصدر السابق، ص ٢٣-٢٤.
- (٢١) اديث وائي، ايف بينروز، المصدر السابق، ص ٣٤٤.
- (٢٢) محمد كاظم علي، المصدر السابق، ص ١٠٧؛ مكرم الطالباني، المصدر السابق، ص ٢٤.
- (٢٣) أديث، وائي، وايف بينروز، المصدر السابق، ص ٣٧٧-٣٩٤.
- (٢٤) عبد الرزاق الهلالي، المصدر السابق، ص ٤١٩.
- (٢٥) محمد كاظم علي، المصدر السابق، ص ٢٧٧.
- (٢٦) ينظر: غرفة تجارة بغداد، التقرير السنوي لسنتي ١٩٦٢-١٩٦٣، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٦٤، ص ٢٥.
- (٢٧) عزيز جاسم محمد علي، تطور السياسة الزراعية في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ١٩٧٩، ص ١٥.

(٣٩) المصدر نفسه، ص ١٧.

(٤٠) عبد الصاحب العلوان، المصدر السابق، ص ٣٥.

(٤١) ينظر: كاظم حبيب، موضوعات في بعض مشكلات القطاع الزراعي والطريف كلها في العراق، (الاقتصادي)، (مجلة)، العدد الثانيين بغداد، حزيران، ١٩٧٢، ص ٥٦؛ عزيز السيد جاسم، التطور الرأسمالي حقيقة أم وهم؟ دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٤، ص ٤٢.

(٤٢) كاظم حبيب، ومكرم الطالباني، اراء في مفهوم وقضايا الاصلاح الزراعي، مطبعة سلمان الاعظمي، بغداد، ١٩٧١، ص ٥.

(٤٣) بلغت التعديل التي أدخلت على القانون (٤١) تعديلاً، عدا الانظمة والقوانين والبيانات الاخرى التي لها علاقة بتطبيق القانون. ينظر: عزيز جاسم محمد علي، المصدر السابق، ص ٢٩٤.

(٤٤) خزعل الجاسم، مشاكل الاصلاح الزراعي في العراق (الاقتصادي)، العدد الاول، ١٩٦٩، ص ٩.

(٤٥) شارك في الانقلاب علي صالح السعدي امين سر حزب البعث وحازم جواد وطالب شبيب والمقدم الركن صالح مهدي عماش والعقيد احمد حسن البكر والرائد الركن عبد الستار عبد اللطيف وكلهم ضباط متقاعدين، كما اشترك معهم بنحو او بأخر (على علم بالانقلاب) العقداء: عبد السلام محمد عارف وعبد الغني الراوي ورشيد مصلح ورشيد مصلح وظاهر يحيى وصالح مهدي عماش مهندس الانقلاب. ينظر: امين هويدي، كنت سفيراً في العراق ١٩٦٣-١٩٦٥، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٣، ص ٤٧؛ جرجيس فتح الله المحامي، العراق في عهد قاسم آراء وخواطر ١٩٥٨-١٩٨٨، ج الثانيين دار نيز للطباعة، السويد، ١٩٨٩، ص ٧؛ وللتفصيل عن الانقلاب ينظر: حامد مصطفى المقصود، سيرة ثائر، مدارات الاخوة الاعداء، ثورة ١٤ تموز - الخلفيات، الوقائع - النهايات، وسيرة ذاتية، مكتبة مصر، دار المرتضى، بغداد، ٢٠٠٩، ص ٢٩١.

(٤٦) جرجيس فتح الله المحامي، المصدر السابق، ص ١-٣.

(٤٧) صالح جواد الكاظم، علي غالب العاني، الازمة السياسية، المصدر السابق، ص ٨.

(٤٨) جورج كرم، المثقف والسلطة بين المعانقة والمفارقة (المستقبل العربي)، (مجلة)، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٣٦٤، حزيران، ٢٠٠٩، ص ٧٧-٧٨.

(٤٩) المصدر نفسه، ص ٨٥-٨٦.

(٥٠) اديث وائي، ايف، بينروز، المصدر السابق، ج الثاني، ص ٧.

(٥١) وقام بقراءة المنهاج المرهلي للحكومة الجديدة أحمد حسن البكر الذي تم تكليفه بمنصب رئيس الوزراء. ينظر: الجمهورية العراقية، وزارة الارشاد، المنهاج المرهلي للمجلس الوطني للانقلاب، بغداد، ١٩٦٣، (الجماهير) (جريدة)، ١٦ آذار، ١٩٦٣.

(٥٢) المنهاج المرهلي، ص ٢٠-٢٥.

(٥٣) المصدر نفسه، ص ٢٦-٢٧.

(٥٤) اديث وائي، ايف بينروز، المصدر السابق، ص ٨.

(٥٥) ورد ذلك: علي صالح السعدي الذي كان اميناً عاماً لحزب البعث الذي كان يتدخل في كل شيء من دون السماح للآخرين بالاعتراض على سلوكه الشخصي وتقرده بالقرارات. ينظر: المصدر نفسه، ص ٩.

(٥٦) عبد الوهاب حميد رشيد، العراق المعاصر، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، ٢٠٠٢، ص ١٥٧.

(٥٧) هوشيار معروف، الاقتصاد العراقي بين التبعية والاستقلال، دراسة في العلاقات الاقتصادية الدولية للعراق قبل (١) حزيران ١٩٧٢، منشورات وزارة الاعلام، الجمهورية العراقية، سلسلة دراسات (١٠٩)، بغداد، ١٩٧٧، ص ١٧٤.

(٥٨) قارن مع:

كارل ماركس فريدريك انجلس، البيان الشيوعي مشروع تبني العقيدة الشيوعية، مبادئ الشيوعية، مراجعة: اسامة دليمان ومروان صفال، دار الطليعة الجديدة، سورية - دمشق، ٢٠١٦، ص ٦٠-٦١.

(٥٩) الحكومة العراقية، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، الدخل القومي في العراق للمدة ١٩٦٢-١٩٦٦، بغداد ١٩٦٩، ص ١٩.

(٦٠) صباح الدرة، التطور الصناعي في العراق، القطاع الخاص، بغداد، ١٩٦٨، ص ١؛ وزارة التخطيط، لمحات عن التخطيط في العراق، بغداد، ١٩٦٩، ص ٨٢-٩٤.

- (٦١) د.ك.و. العراقية، الوحدة الوثائقية، الملف ٢٥١/٤٢٠٧٠٠، وزارة الاصلاح الزراعي، و٢٩، ص٢٧-٢٨.
- (٦٢) ينظر: سعد ناجي الجدة، التطورات الدستورية في العراق، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٤، ص٨٩-٩٠.
- (٦٣) كمال محمد سعيد خياط، القطاع الزراعي في العراق مع مسح شامل لموارده وتقييم اساليب التنمية، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧١، ص١٧٤؛ محمود محمد الحبيب، اقتصاديات العراق دراسة تحليلية، دار الطباعة الحديثة، البصرة، ١٩٦٩، ص٩٠-٩١.
- (٦٤) ينظر: سالم ابراهيم الناشئ، التحولات في المجتمع العراقي ١٩٦٨-٢٠٠٣، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٥، ص٧٧-٧٨.
- (٦٥) علي عبد المحمداوي، المصدر السابق، ص١٧-١٨.
- (٦٦) عبد الرحمن البزاز، مع الشعب، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٦٨، ص٣٦؛ حنا بطاطو، البعثيون والشيعيون والضباط الأحرار، الكتاب الاول، ترجمة: عفيف الرزاز، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، لبنان، ١٩٩٠، ص٣٩٧.
- (٦٧) ينظر: جواد هاشم وآخرون، تقييم النمو الاقتصادي في العراق ١٩٥٠-١٩٧١، وزارة التخطيط، بغداد، ١٩٧٢، ص٣٤؛ الحركة التعاونية في العراق، المؤتمر التعاوني الزراعي الثاني، بغداد، ١٩٧٦، ص٦-٩؛ عزيز جاسم محمد علي، المصدر السابق، ص٣٠٣.
- (٦٨) جورج قرم، المصدر السابق، ص٨١-٨٢.
- (٦٩) عزيز باسم محمد علي، المصدر السابق، ص٣٠٣.
- (٧٠) جواد هاشم، تكوين رأس المال في العراق ١٩٥٧-١٩٧٠، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٥، ص٢١٣.
- (٧١) عبد الوهاب مطر الدايري، اقتصاديات الاصلاح الزراعي، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٠، ص١٤؛ محمود محمد الحبيب، اقتصاديات العراق، دراسة تحليلية، دار الطباعة الحديثة، البصرة، عشار، ١٩٦٩، ص٨٥.
- (٧٢) محمود محمد الحبيب، المصدر السابق، ص١٢٦.
- (٧٣) الاشارة هنا الى النظام السياسي الى حكم العراق عبد السلام محمد عارف اثر وحكم شقيقه معبد الرحمن محمد عارف الذي استلم السلطة اثر مقتل شقيقه، اثر سقوط طائرة الأخير في محافظة البصرة ومقتله عام ١٩٦٦.
- (٧٤) محمود محمد الحبيب، المصدر السابق، ص١٣٢.
- (٧٥) مكرم الطالباني، في سبيل اصلاح زراعي جذري، مطبعة الكشاف، بغداد، ١٩٦٩، ص١٠٥.
- (٧٦) عبد الله بلعزيز، من النهضة الى الحداثة، (المستقبل العربي)، المصدر السابق، ص٥٨.